# دور سياسة رأس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية، دراسة حالة (البنك الوطني الجزائري وبنك البركة)

# The Rôle Of Capital Policy For Commercial Banks In Minimizing Banking Risks Case Study (Algerian National Bank And Al Baraka Bank)

**أ. بيشي إسماعيل**
جامعة غرداية، الجزائر
ismail.bh47@gmail.com

**أ.د مصيطفى عبد اللطيف**
جامعة غرداية، الجزائر
amessaitfa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: **2018/08/26** تاريخ القبول: **2019/01/13**

**الملخص:**
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة سياسة رأس المال للبنوك التجارية في تدنية مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، حيث شملت عينة الدراسة بنك البركة والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015/2007. وبالاعتماد على تحليل الانحدار التدريجي خلصت الدراسة إلى أن لرأس المال مساهمة كبيرة في تغطية مخاطر السيولة أما المخاطر الأخرى فقد بينت الدراسة أن لرأس المال أثر محدود في تغطيتها.

**الكلمات المفتاحية:** مخاطر ائتمان، مخاطر تشغيل، مخاطر سيولة ، رأس المال، إدارة مخاطر، انحدار تدريجي.

**Abstract :**
The objective of this study is to highlight the extent to which commercial banks have contributed to the minimization of banking risks (liquidity risk, credit risk and operational risk) for 2007/2015. The research relied on the descriptive approach, in addition to relying on the statistical analysis of the multiple regression, "STEPWISE". The study concluded that capital has a significant contribution to the coverage Liquidity risk Other risks (credit and operating) The study showed that capital has a limited impact on its coverage for the banks sample of the study during the period studied.

***Keywords:*** Credit Risks; Operational Risks; Liquidity Risks; Capital, Risk Management, regression-Stepwise
**JEL Classification:** G21, G24, O16.

* مرسل المقال: بيشي إسماعيل (ismail.bh47@gmail.com).

**المقدمة:**

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي يرتكز عليها النظام المالي والاقتصادي لأي بلد، وذلك للدور الذي يمثله في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحريك عجلة النمو إلى الأمام، وهذا من خلال حصوله على الأموال من أصحاب الفائض وتوجيهها إلى أصحاب الحاجة في عدة مجالات، ويمثل رأس المال أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسات المكونة لهذا لقطاع، والتي نجد من بينها البنوك التجارية ، حيث يمثل رأس المال بالنسبة لها أهم مصدر يعتمد عليه البنك في حالة مروره بمشاكل أو أزمات والمتمثلة في مختلف المخاطر المصرفية التي تواجهه، لدى يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر من خلال تنشيط مصادر التمويل خلال مزاولة نشاطه، وتنويعها بالإضافة إلى تنويع استثماراته من أجل تدنية حدة هذه المخاطر.

تأتي هذه الدراسة لإبراز العلاقة بين رأس مال البنوك التجارية والمخاطر المصرفية التي تواجهها وذلك باستخدام بعض المؤشرات لقياسه و تأثيره على المخاطرة في البنكين محل الدراسة، حيث أن المهمة الرئيسية لرأس المال هي حماية المودعين والمساهمين من المخاطرة، لذا فقد يقوم بنك ما بتوظيف أمواله في أصول عالية المخاطرة في حين يقوم آخر بتوظيف أمواله في أصول متدنية المخاطرة.

– **إشكالية الدراسة:** تبحث إشكالية الدراسة في تحديد العلاقة بين سياسة رأس المال في البنوك التجارية والمخاطرة المصرفية، إذ لرأس المال دورا أساسيا في وقاية البنك من المخاطر التي يمكن أن تتسرب إلى أموال المودعين وحتى المساهمين وبالتالي زعزعة ثقة المودعين وإضعاف المركز المالي للبنك وعدم قدرته على الاستمرار وحتى إفلاسه ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة سياسة رأس المال لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري في التقليل من المخاطر المصرفية ؟

– **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة من خلال تحليل رأس المال لأهميته الكبيرة للبنك ومدى مساهمته في تدنية وتقليل شدة الصدمات التي يترض لها، كما نجد أن البنك يعتمد عليه في بداية نشاطه فيعد معيارا للأمان بصفته خط الدفاع الأول والوسادة الواقية لحماية المودعين أمام أي خسائر قد يتعرض لها البنك.

– **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة بشكل عام إلى قياس رأس المال في البنوك عينة الدراسة وقياس المخاطر المصرفية وبيان أثر رأس المال على درجة المخاطرة المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية محل الدراسة.

## 1. الإطار النظري للبحث:

### 1.1. رأس المال في البنوك التجارية

أ. **مفهوم رأس المال:** يعد رأس المال في البنوك من بين المواضيع التي تحتاج إلى دراسات مستفيضة نظرا للدور الكبير الذي يحتله رأس المال في الصناعة المصرفية من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه من أهم مشاكل الأعمال المصرفية خلال السنوات الأخيرة ما ارتكز منها على الجمع والاحتفاظ برأس مال كاف.

لذلك فان كلمة رأس المال **Capital** " يقصد بها الفرق بين إجمالي أصول البنك وخصومه، وترجع أهمية رأس المال للبنك في حماية البنك من أي مشاكل أو أزمات مالية قد تعترض إدارته لجانب الأصول وتخفض من قيمتها في السوق المالي، كما أنه يشكل تغطية لأي مشاكل أو هزات مالية غير متوقعه يمكن أن تزعزع مكانته في السوق. لذلك فان رأسمال البنك يعتبر مصدر ثقة كبيرة للمودعين، كما أنه يعزز من سمعة البنك التجاري ومكانته المالية (السمهوري، 2012، صفحة 157)

كما يعتبر رأس المال كذلك "موردا من موارد البنك حيث يمثل جانب الخصوم الذي لا يتم سداده في حالة التصفية إلا بعد سداد جميع الدائنين. وبالتالي يوفر مستوى رأس المال لدى البنك الحماية للمودعين والمقرضين" (Calvet, 2002, p. 136).

ويختلف دور رأس المال في البنوك عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى غير المالية حيث أننا نجد أن المهمة الأساسية لرأس المال في المؤسسات غير المالية تنصب على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، وتكون حماية حقوق الدائنين كهدف ثانوي، فيما تنصب مهمة رأس المال في البنوك بصورة أساسية في حماية وتامين أموال المودعين اتجاه أي خسارة قد يتعرض لها البنك، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الأصول الثابتة دورا ثانويا (الشواربي، 2002، صفحة 154)

يتضمن رأس مال البنك التجاري رأس المال المدفوع للمصرف، والاحتياطات بجميع أنواعها والأرباح غير الموزعة، ولا تختلف مكوناته من دولة لأخرى باستثناء بعض البنود الإضافية (سويلم، 1998، صفحة 198).

ووفقا للعرف المصرفي فإن رأس المال بمفهومه الموسع يحتوي على (بوعبدلي، 2011، صفحة 79) الأسهم العادية، الاحتياطات المختلفة والأرباح المحتجزة، بنود أخرى ترى الجهات الإشرافية ضرورة احتسابها ضمن عناصر رأس المال مثل مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، القروض فيما بين البنوك .

ويضم هيكل رأس مال البنك التجاري حسب اتفاقية بازل البنود التالية:

**أ.1.الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):**

- **رأس المال المدفوع:** ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر.
- **الاحتياطات:** وتشمل كل من الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال) والاحتياطي الخاص (الاختياري).
- **الأرباح المحتجزة:** وتمثل الأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت والتي تم احتجازها، ولم توزع على المساهمين (الملاك). ويمكن للبنك استخدامها في مجالات التوظيف المختلفة لتوسيع مجال نشاطه وزيادة قوته الايرادية، وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسيا للتمويل (تمويل ذاتي) ولزيادة رأس المال في البنوك (الصيرفي، 2014، الصفحات ص ص 36-37) .

**أ.2. الشريحة الثانية (رأس المال المساند):** يشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات التقييم والمخصصات العامة، والأدوات المشتركة بين رأس المال والديون، والديون المساندة على ألا تقل نسبة رأس المال عن 4 %.

**ب. وظائف رأس المال:** تتلخص في (الانصاري، بدون سنة نشر، صفحة 199) :

- التمويل في بداية حياة البنك للنشاط الإقراضي والاستثماري؛
- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها البنك؛
- يمثل رأس المال الحماية والأمان والثقة لأموال المودعين؛
- الوظيفة التشغيلية حيث يجب أن يكون المصرف قادرا على ممارسة نشاطاته، وأن يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك وخاصة في بداية نشأته؛
- يعتبر بمثابة الغطاء الأساسي لامتصاص الخسائر المتوقعة التي يتعرض لها نتيجة لظروف عدم التأكد؛
- يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل للرقابة على نشاط البنك التجاري؛
- كسب المزيد من العملاء عن طريق تدعيم ثقة المودعين والجهات الإشرافية في قدرة البنك على تلبية حاجياتهم، وبذلك تتحقق للبنك الميزة التنافسية.

**ت. مصادر الرفع في رأس المال وأهميتها للبنك:** نذكر منها (الفتلاوي، الكروي، و حميد، 2010، صفحة 137) ؛

- **زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم جديدة:** حيث أن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الايرادية للمصرف بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فان الأسلوب الأمثل لتحسين القوى الايرادية للبنك هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى التوظيف في عمليات الإقراض والائتمان.
- **زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح:** ويعتبر هذا المصدر الأرخص والأفضل مقارنة بزيادة رأس المال عن طريق الأسهم، ومن الضروري توظيفها بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة ونفس الشيء بالنسبة لإصدار الأسهم حيث يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عميلة الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على مدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على سعر أسهم.

ومن أبرز الفوائد التي يمكن أن تجنيها البنوك من رفع أو زيادة رأس مالها تتمثل في:

- تعزيز رأس مال تلك البنوك حيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على البنوك العالمية؛
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة عدد فروع تلك البنوك والتي تعزز مقدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات؛
- تمكينها من تفعيل مواردها البشرية الحالية، واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت لها الإغراءات المناسبة؛
- تمكين البنوك من توفير التسهيلات اللازمة للمؤسسات خصوصا إن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاصة بكل مصرف؛

– تمكين البنوك الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة من اجل القدرة على منافسة البنوك الأجنبة الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد؛

– تعزيز قدرة البنوك على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها؛

### 1.2. المخاطر المصرفية:

تعتبر الصناعة المصرفية والمؤسسات المالية من أكثر الصناعات المعرضة للمخاطرة ولاسيما في عالمنا الحاضر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتعددت وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية ومستجدات العمل المصرفي ويعتبر موضوع المخاطر المصرفية من أهم المواضيع البارزة التي تدخل ضمن الثقافة المصرفية الجديدة على المستوى العالمي وتعد أيضا" من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات المصرفية والمتعاملين معها.

أ. **مفهوم المخاطر المصرفية:** إن الاهتمام الكبير للبنوك في الوقت الحاضر لا ينصب على توفير الأموال بقدر ما يتركز على المخاطرة، إذ تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلال المخاطرة. وبالنظر إلى أهمية المخاطرة في هذا المجال يجب التطرق إلى مفهومها وأثرها على النظام المصرفي.

– تعرف المخاطرة بانها " الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من العوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير الملائمة التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية (Bessis, 1998, p. 05)

– كما تعرف المخاطرة بأنها: " الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، وتسمى بالاحتمالات الموضوعية" (حنفي، 2003، صفحة 364)

– فالمخاطرة هي "ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضعية معاكسة، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة حالة تكون فيها إمكانية أن تحدث انحرافا معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة (عبد العال، 2003، صفحة 16)

– أما المخاطرة في البنوك التجارية بانها " حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة " (Percie Du SERT, 1999, p. 25)

– "ومنه يتضح أن المخاطرة هي عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر (خريوش و آخرون، 1990، صفحة 41)

ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية بأنها "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين

(AUDITEURS) والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

**ب. أنواع المخاطر المصرفية:** تقسم المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

– **المخاطر النظامية:** تعرف بالمخاطر العامة أو المخاطر العادية، والناتجة على عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، ولا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة أو قطاع معين أو سهم معين، وتزيد من عدم اليقين مستقبلا في جزء كبير من النظام المالي (بلعزوز،نعاس، 2016، صفحة 16)

– **المخاطر غير النظامية:** وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة (بلعجوز، 2005، صفحة 4) .

– **المخاطر الكلية:** تعرف المخاطر الكلية بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في محفظة الأوراق المالية أو في مجال استثماري آخر، وتشمل كلا من المخاطر النظامية وغير النظامية، أي إجمالي المخاطر التي يتعرض لها العائد على الاستثمار نتيجة التقلب الكلي في العائد على الاستثمار.

**الشكل رقم(01) : أسس ومصادر المخاطر الكلية**

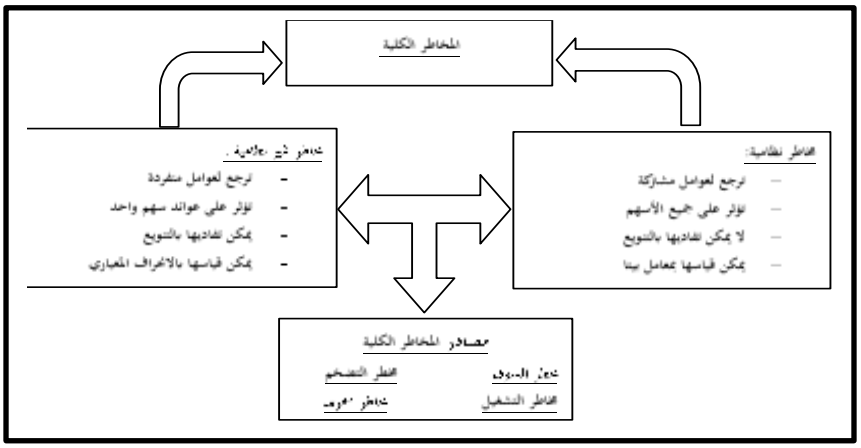


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع السابقة.

كما وتتعرض البنوك إلى العديد من المخاطر أهمها:

– **مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر الائتمان عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله، لذلك فإن المخاطر الائتمانية تحدث عندما يعجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده وفقا للمدة المحددة للاستحقاق (عبد العال، 2003، صفحة 71)

– **مخاطر التشغيل:** هي المخاطر الناتجة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، أو هي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة (بوعبدلي، 2015، صفحة 119).

– **مخاطر راس المال:** تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق سالبة ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم، وهكذا فان مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول (Koch, 2005, p. 126) .

– **مخاطر سعر الفائدة:** يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تغيرات غير ملائمة في معدل أسعار الفائدة، حيث تشمل هذه المخاطر الخسائر المحتملة للبنك والناتجة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة. (Bessis, 1996, p. 17) .

– **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة الاتجار في الأصول المالية دون القيام بأي تحوط يحميها منها، وتتمثل هذه المخاطر في احتمال انحراف أسعار الأوراق المالية عما تتوقعه المؤسسات المالية (آيت عكاشة، 2013، صفحة 139).

– **مخاطر السيولة:** تنشأ المخاطر عن عدم مقدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها (Brana, Cazals, & Kauffmann, 2003, p. 114)، بسبب سوء تسيير موارده، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها: ضعف تخطيط تسيير السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية، سوء توزيع الأصول على الاستخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛

## 2. عينة الدراسة وأساليب التحليل.

### 1.2. عينة وفترة الدراسة:

قمنا باختيار بنكين، بنك إسلامي (بنك البركة) وبنك تقليدي "البنك الوطني الجزائري" (BNA) وهذا نظر لسهولة الحصول على المعلومات كما تمثلت فترة الدراسة في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2015.

### 2.2. أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على تقارير البنكين محل الدراسة أما فيما يتعلق بالتحليل الإحصائي فتم الحصول على نتائج الدراسة بالاعتماد على برنامج eviews8 والجدول رقم (**01**) يبين مؤشرات قياس كفاية رأس المال والمخاطر البنكية.

**جدول رقم (01): مؤشرات رأس المال والمخاطرة والرموز الخاصة بها.**

| نسب راس المال | الرمز | نوعه | نسب المخاطر المصرفية | الرمز | نوعه |
|---|---|---|---|---|---|
| رأس المال / إجمالي الأصول | $X_1$ | مستقل | الأصول الجارية / إجمالي الأصول | $Y_1$ | تابع |
| رأس المال / إجمالي القروض | $X_2$ | | الأصول الجارية / إجمالي الودائع | $Y_2$ | |
| رأس المال / إجمالي الودائع | $X_3$ | | إجمالي القروض / إجمالي الأصول | $Y_3$ | |
| رأس المال الأدنى | X4 | | الإيرادات الإجمالية / الأعباء الإجمالية | Y4 | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين.

### 3.2. المؤشرات المالية المستعملة في القياس والتحليل:

**أ. مؤشرات سياسة رأس المال:**

- رأس المال / إجمالي الأصول: يقيس المؤشر مدى قدرة البنك على استخدام رأس المال في تمويل أصوله الكلية.
- رأس المال / إجمالي القروض: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار في القروض والسلفيات دون المساس بالودائع.
- رأس المال / إجمالي الودائع: يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين من رأس المال الممتلك.
- رأس المال الأدنى: ويقصد به كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر.

**ب. مؤشرات قياس المخاطر المصرفية**

- الأصول الجارية / إجمالي الأصول: يفسر هذا المؤشر مدى زيادة الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنك مقابل الأصول الكلية ومدى قدرة البنك في مواجهة أي التزام اتجاه الآخرين.
- الأصول الجارية / إجمالي الودائع: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الأصول الجارية للبنك على تلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد.
- إجمالي القروض / إجمالي الأصول: يفسر هذا المؤشر كمية القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم السداد من قبل المقرضين (مخاطر الائتمان).
- الإيرادات الإجمالية / الأعباء الإجمالية: يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في تسيير موارد البنك.

## 3. التحليل التطبيقي للبحث:

### 1.3. تحليل راس المال لدى البنوك محل الدراسة:

**أ. رأس المال الأدنى للبنوك التجارية:** تعتبر قاعدة تحديد حد ادنى لراس مال البنوك من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، ومن خلال هذه القاعدة يلزم المشرع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس النشاط المصرفي بتحديد التقيد بمبلغ 10 مليار دج (بنك الجزائر، 2008، صفحة 34)، ومبلغ 3 مليار وخمسمئة مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر (03-11) دون أن يقل هذا المبلغ عن 50% من حجم الأموال الخاصة، هذا وقد استثنى المشرع الجزائري شركات التأمين وإعادة التأمين برأسمال تأسيسي ادنى قدره 1مليار دج بالنسبة إلى الشركات ذات الأسهم التي تمارس التأمين على الأشخاص ومبلغ 2 مليار دج بالنسبة إلى شركات التأمين التي تمارس التأمين على الأضرار و5 مليار دج بالنسبة لشركات التأمين التي تمارس إعادة التأمين.

**شكل رقم (02) : رأس المال في البنوك التجارية**

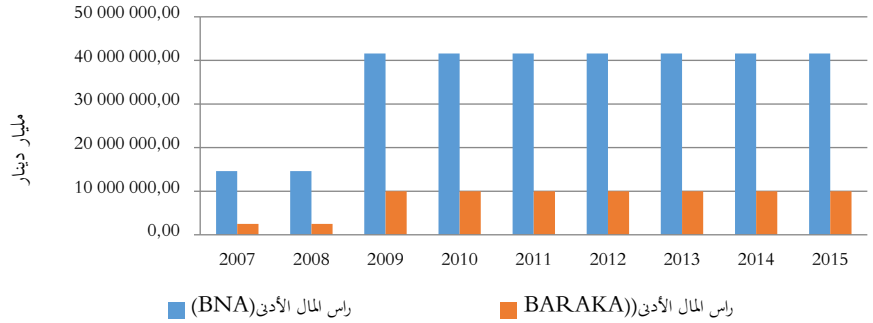


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنكين.

**ب. راس المال إلى إجمالي الأصول**: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على استخدام رأس المال في تمويل أصوله، فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى تحقيق حماية جيدة للمودعين لكن قد يؤدي في الوقت نفسه إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال مما ينتج عنه الأضرار بالمساهمين. والشكل الموالي يوضح هذه النسبة .

**شكل رقم (03) : نسب راس المال إلى إجمالي الأصول**

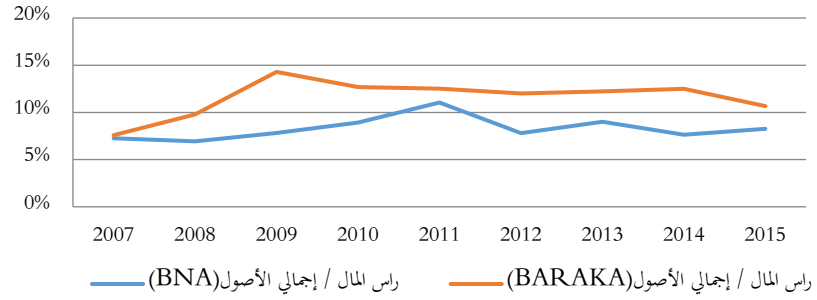


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع البنكين محل الدراسة.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة تغطية رأس المال للأصول لدى بنك البركة تتميز بمرحلتين الأولى منها نمو النسبة باطراد أي أن رأس المال ينمو بالتوازي مع نمو حجم الأصول وذلك خلال السنوات 2007-2009، حيث بلغت نسبة التغطية 10-14% على التوالي، في حين "BNA" كانت النسبة 08% خلال نفس الفترة. أما الفترة الثانية وهي ما بعد سنة 2009 حيث تراجعت نسبة الملاءة لدى البنكين بسبب تراجع الأوضاع المالية للجزائر الناتج عن تراجع الإيرادات بسبب صدمة الطلب العالمي على المحروقات سنة 2009، ويتضح أن نسبة التغطية لدى البنك العمومي أقل بكثير من تلك المسجلة لدى البنك الخاص، فبالرغم من تراجع أداء القطاع المصرفي خلال الفترة المدروسة إلا أن مؤشر الملاءة المعتمد يعد أعلى لدى بنك البركة من ذلك المسجل لدى البنك الوطني الجزائري. ويلاحظ أن النسبة لاتزال في تراجع لغاية سنة 2015 حين سجلت أدنى مدى لها لدى بنك البركة بـ 11% أما بنك "BNA" فقد سجلت 07% ما يعكس هشاشة مالية كبيرة لدى هذا الأخير.

**ت. نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض:**

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، فهذه النسبة تعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض.

**شكل رقم(04): نسبة رأس المال الى إجمالي القروض**

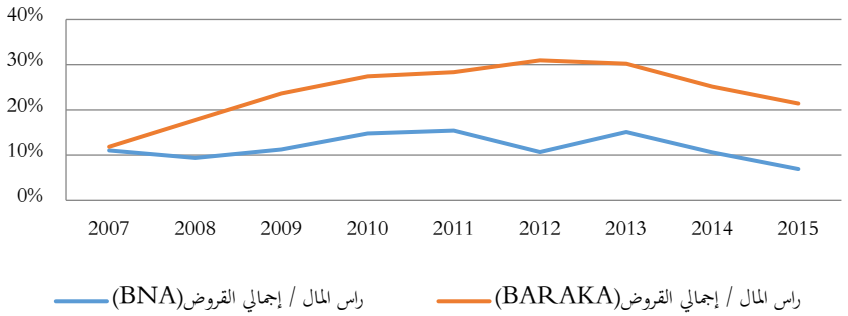


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع البنكين محل الدراسة.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة تغطية رأس المال الإجمالي للقروض تعد مرتفعة ومناسبة لدى بنك البركة التي فاقت نسبة 20%، والتي تعد متناسبة طرديا مع نمو حجم القروض الممنوحة فخلال 2008/2007 سجلت تغطية بواقع 15%، أما بالنسبة للبنك العمومي"BNA" كانت نسبة التغطية لأجمالي القروض دون 10% في خلال نفس الفترة. وقد نمت تدريجيا لدى بنك البركة إلى 30% سنة 2013/2012 أي أنها تضاعفت وهذا نتيجة النشاط الكبير الذي ساد القطاع المصرفي خلال هذه الفترة، ثم تراجعت النسبة إلى 21% سنة 2015 نتيجة لتراجع الأداء الإجمالي للبنك كما أشرنا سابقا المتأثر بتراجع الأداء الاقتصادي الكلي، ورغم ذلك لاتزال نسبة تغطية معتبرة لحجم القروض الممنوحة، في حين أن بنك الوطني"BNA" لم تبلغ نسبة التغطية في أحسن مستوياتها 15% سنة **2013**.

**ث. نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع:** يفسر هذا المؤشر قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين من رأس المال عند الحاجة إليه، حيث كلما ارتفعت نسبة الودائع عن رأس المال زادت مخاطر البنك بالنسبة للمودعين لديه.

**شكل رقم (05) : نسبة راس المال إلى إجمالي الودائع**

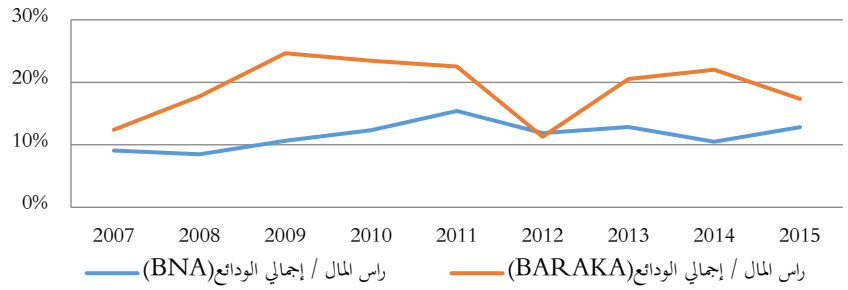


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع البنكين محل الدراسة.

يتضح من خلال الشكل رقم (05) أن المتوسط العام للبنكين بلغ (16%)كما نلاحظ تفوق بنك البركة من حيث القدرة على تلبية طلبات المودعين من رأس المال المكون من (الاحتياطات والأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع) حيث بلغ متوسط رأس المال إلى إجمالي الودائع لبنك البركة (19.5%)، و(13%) لدى البنك الوطني مما يفسر ضعف مقدرة هذا الأخير على مواجهة المخاطر التي تواجهه مقارنة ببنك البركة.

وعليه نستنتج أن نسب الملاءة لدى البنكين تعد معتبرة ومقبولة وقادرة على تغطية التغيرات في إجمالي حجم الودائع وكذا حجم الأصول، وفي ظل مستوى رأس مال عالي، فان نشاط البنكين يعد مغطى من الناحية النظرية وهذا ما سنحاول أن نؤكده من خلال التحليل الإحصائي لاحقا.

### 2.3. تحليل المخاطر المصرفية:

يتناول هذا المحور تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية التي يواجهها البنكين محل الدراسة والتي تتمثل في مخاطر السيولة وكذا مخاطر الائتمان والتشغيل وهو التصنيف الذي أشرنا إليه سابقا، والشكل أدناه يعكس تلك المخاطر من خلال النسب المالية المعتمدة، وعليه يؤدي رأس المال الدور الأساسي في تغطية تلك المخاطر كما توضحه النظرية المصرفية، وهذا ما سنحاول إثباته لاحقا من خلال التحليل الإحصائي:

أ. **الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول:** يفسر هذا المؤشر مدى زيادة الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنك مقابل الأصول الكلية ومدى قدرة البنك في مواجهة أي التزام اتجاه الأخرين.

ب. **الأصول الجاري إلى إجمالي الودائع:** يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الأصول الجارية للبنك على تلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد، والشكل رقم (06) يوضح تطور المؤشرين خلال فترة الدراسة.

**الشكل رقم (06) : نسب المخاطرة المعتمدة في الدراسة**

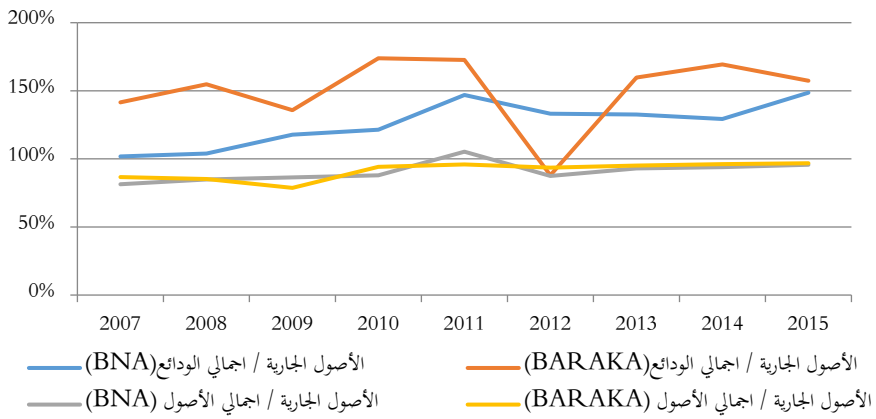


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع البنكين محل الدراسة.

بالنسبة لمؤشر السيولة الذي اعتمد على نسبة (الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول)، يقدم نظرة عن سيولة أصول البنك ويمثل مؤشرا على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد والتي تعد مرتفعة نسبيا

لدى البنكين حين تجاوزت 80% أي أن درجة السيولة عالية جدا لدى البنكين على غرار النظام البنكي الجزائري، وتعد الأهداف المسطرة من قبل السياسة النقدية في الجزائر صريحة لاستهداف تلك المستويات العالية من السيولة.

أما بالنسبة إلى مستوى السيولة (الأصول الجارية إلى إجمالي الودائع) يقيس هذا المؤشر نسبة الأصول الجارية للبنك ويعكس مدى قدرة الأصول الجارية المتاحة للبنك على تلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد. كما أن مستوى السيولة (الأصول الجارية) يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات، لأن السيولة توفر نوعا من الاستقرار وبالتالي انخفاض المخاطر المتعلقة بالسيولة. ويتضح من خلال الشكل أن نسبة التغطية تجاوزت الواحد صحيح خلال الفترة المدروسة أي أن عينة الدراسة لا تواجه أي مشاكل في تلبية السحوبات اليومية من الودائع، ومن المستبعد أن تتأثر بذلك في ظل السيولة المتوفرة لديها. ونشير إلى أن حجم السيولة الكبير هذا الذي يغطي إجمالي الودائع من الممكن أن يؤثر سلبا على أداء البنك من خلال تراجع نسبة الأرباح وهذا نظرا لكون تلك السيولة تعتبر تكلفة إضافية بالنسبة للبنوك، وبهذا يتضح تماما صعوبة التوفيق بين هدف الربحية وهدف الأمان في البنوك.

تم الاعتماد كذلك على نسبة التركيز المصرفي (القروض إلى إجمالي الأصول) وهي نسبة جودة الائتمان حيث يؤدي ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للبنك على اعتبار انه يعكس كمية القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سداد من قبل المقرضين، لأن هذه القروض من المحتمل أن تتحول إلى قروض رديئة (قروض متعثرة) وبالتالي ستأثر على مجمل النشاط المصرفي.

**ت. إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول:** يفسر المؤشر كمية القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سداد من قبل المقرضين (مخاطر الائتمان). والشكل رقم (07) يوضح تطور المؤشر خلال الفترة المدروسة.

**الشكل رقم (07): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول**

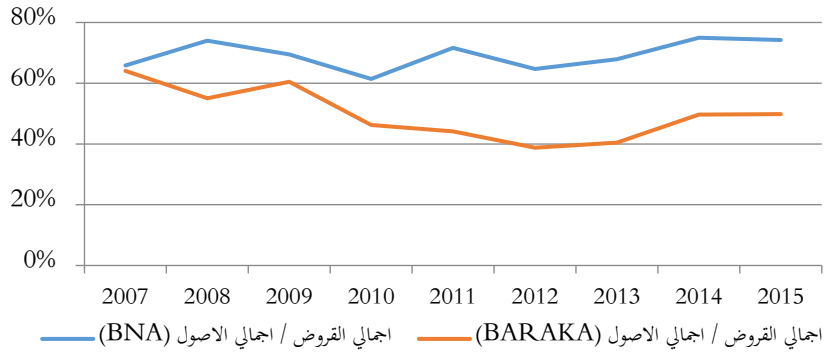


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع البنكين محل الدراسة.

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن سلوك المؤشر عكسي بين البنكين حيث يشير إلى أن نسبة تركز الأصول لبنك البركة تتراجع نسبيا خلال سنوات الدراسة إلى ما دون 60% أي أن القروض لا تعدو تلك النسبة من إجمالي الأصول وبالرغم من أن هذا سيقلل من نسبة القروض المتعثر إلا أنه سيؤثر من ناحية أخرى على حجم الأرباح المحققة

كون الجانب الأهم في نشاط البنوك هو منح الائتمان، وتراجع هذا الأخير سيؤثر كما ذكرنا على الأرباح وبالتالي ستنمو التكاليف الإجمالية وتتراجع معظم مؤشرات الأداء لدى البنك.

**ث. الإيرادات الإجمالية / الأعباء الإجمالية:** يعكس هذا المؤشر المخاطر التشغيلية (مخاطر العمليات) من خلال دراسة التغير الحاصل في الإيرادات مقابل التغير في الأعباء والشكل الموالي يوضح التغيرات الحاصلة للمؤشر خلال فترة الدراسة.

**الشكل رقم (08): نسبة الإيرادات الإجمالية للبنك إلى الأعباء الإجمالية**

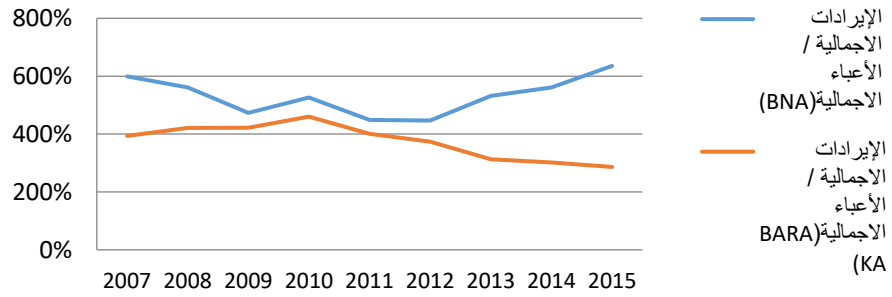


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع البنكين محل الدراسة.

تم إدراج مخاطر التشغيل من خلال دراسة التغير الحاصل في الإيرادات مقابل التغير في الأعباء وكما يتضح أن النسبة فوق الواحد لدى البنكين أي أن نمو الإيرادات أعلى من نمو الأعباء، وأن بنك البركة سجل نسبة 400% سنة 2007 نمت تدريجيا لتبلغ أعلى مدى لها سنة 2011/2010، حيث سجلت نسبة 450% أي أن نمو الإيرادات يفوق نمو الأعباء بأربع مرات ونصف، وقد تراجع المؤشر نسبيا نظرا لتراجع حجم الأرباح لدى البنك في ظل ارتفاع نسبي للأعباء. من جهة أخرى يلاحظ أن نسبة نمو الإيرادات إلى التكاليف في بنك الوطني الجزائري تراجع خلال الفترة 2007-2011 نظرا لنمو التكاليف الناتج عن التوسع الكبير في مجال الوساطة وبالرغم من ذلك فالنسبة تعد أعلى بكثير من البنك الخاص حيث تجاوزت 400%. أما المرحلة الثانية 2015/2012 فقد شهدت النسبة نموا خلال هذه الفترة تجاوزت 06 مرات النمو المسجل في الأعباء.

## 4. اختبار الفرضيات:

### 1.4. بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

**أ. دراسة تأثير سياسة رأس المال على المخاطر المصرفية:** تم الاعتماد على تحليل الانحدار التدريجي (STEPWISE) من أجل إيجاد العلاقة بين المتغير المستقل (سياسة رأس المال) والمتغير التابع (المخاطر المصرفية). وعليه يمكن إدراج الفرضيات الرئيسية التالية:

- $H_0$: لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى ($\alpha$=%05) بين سياسة رأس المال والمخاطرة في بنك (BNA).

– $H_1$: توجد علاقة إحصائية عند مستوى ($\alpha$ =%05) بين سياسة رأس المال والمخاطرة في بنك (BNA).

**أ.1. أثر سياسة رأس المال على (الأصول الجارية /إجمالي الأصول)و(الأصول الجارية /إجمالي الودائع).**

– **أثر سياسة رأس المال على "الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول" ($Y_1$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن النموذج مقبول للدراسة ويتضح ذلك من خلال مستوى الدلالة المرفق بإحصائية فيشر حيث بلغت (0.003) أقل من ( 5%) كما أن المتغيرات المستقلة للدراسة تفسر 71% من التغير في مخاطر السيولة($Y_1$). كما تبين النتائج كذلك أن المتغير (**x3**)" له علاقة ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع مخاطر السيولة($Y_1$)، حيث بلغت درجة التأثير بـ 2.85 وهذا يعني أن نسبة رأس المال تغطي مخاطر السيولة. وتجدر الإشارة أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل وجود تداخل المتغيرات المستقلة فيما بينها، وكذلك مشكل وجود ارتباط الذاتي بين حدود المتغير العشوائي، كما أن هذا الأخير يتوزع توزيعا طبيعيا.

– **أثر سياسة رأس المال على "الأصول الجارية /إجمالي الودائع" ($Y_2$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن النموذج مقبول للدراسة ويتضح ذلك من خلال مستوى الدلالة المرفق بإحصائية فيشر حيث بلغت (0.0008) ، في حين بلغ معامل التحديد قيمة قدرها (0.95) يعني أن المتغيرات المستقلة للدراسة تفسر 95%من التغير في مخطر السيولة($Y_2$). هذا وقد بيَّنت نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات "رأس المال / إجمالي القروض" (**x2**) و "رأس المال / إجمالي الودائع" (**x3**) لها دلالة إحصائية حيث بلغت درجة التأثير 2.56– و 7.21 على التوالي بينما لم يكن هناك أثر لباقي المؤشرات المعتمدة . كما أن النموذج لا يعاني من أي مشكل وجود تداخل المتغيرات المستقلة، وكذلك مشكل وجود ارتباط الذاتي بين حدود المتغير العشوائي، ويتوزع توزيعا طبيعيا.

إن تراجع أي مؤشر من رأس المال من شأنه أن يؤثر على سيولة الأصول المخصصة لتغطية الودائع (السيولة / الودائع) وهذا من شانه أن يحصر وضعية البنك في اتجاهين. إما أن يكون وضع مثالي وبالتالي رأس المال من شانه أن يغطي مستوى شح السيولة (العسر) أو السيولة العالية الهيكلية (خطر التجميد).

**أ.2. أثر سياسة رأس المال على مخاطر الائتمان ($Y_3$)**: تبين أن النموذج غير مقبول للدراسة ويتضح ذلك من خلال مستوى الدلالة المرفق بإحصائية فيشر حيث بلغت (0.321) ، أي أنه لا يوجد أثر لمؤشرات راس المال على مخاطر الائتمان وهذا يتناقض مع النظرية المصرفية والتي كشف عنها التحليل الاقتصادي السابق، إلا أنه من الواضح أن حجم الاحتياطات لدى البنك تلعب دورا مهما في تغطية مخاطر الائتمان وتركز القروض.

**أ.3. أثر سياسة رأس المال على مخاطر التشغيل ($Y_4$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المعنوية الإجمالية للنموذج (0.06) مقبولة من الناحية الإحصائية وهي معنوية عند (10%) . كما أن المتغيرات المستقلة للدراسة تفسر 41% من التغير في مخاطر التشغيل($Y_1$). ويرجح إلى أن مخاطر التشغيل والتي تعتبر متغيرا نوعيا يصعب تحليله ونظرا إلى أن البنوك ذات ربحية معتبرة هذا أثر نوعا ما على التفسير الإحصائي لذلك، إلا أن هذا لا يعكس أن البنوك

الجزائرية تتميز بجانب معتبر من المخاطر التشغيلية والتي أدرجت ضمن المخاطر التي تؤثر على النشاط المصرفي ضمن نظام إدارة المخاطر الوارد في النظام 14-01.

**2.4. بالنسبة لبنك البركة الجزائري:**

**أ. دراسة تأثير سياسة رأس المال على المخاطر المصرفية:** تم اعتماد التحليل الإحصائي لمعادلة الانحدار المتعدد من أجل إيجاد العلاقة بين المتغير المستقل (سياسة رأس المال) وأثرها على المتغير التابع (المخاطر المصرفية) وعليه يمكن إدراج الفرضيات الإحصائية التالية:

- $H_0$: لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=%05) بين سياسة رأس المال والمخاطرة في بنك البركة.
- $H_1$: توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$ =%05) بين سياسة رأس المال و المخاطرة في بنك البركة.

**أ.1. أثر سياسة رأس المال على مخاطر السيولة(الأصول الجارية /إجمالي الأصول)،(الأصول الجارية /إجمالي الودائع).**

- **أثر سياسة رأس المال على "الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول" ($Y_1$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المعنوية الإجمالية للنموذج (0.03) ، في حين بلغ معامل التحديد (0.894) يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت العلاقة ب 89% من التغير في مخطر السيولة ($Y_1$). هذا وقد تبين أن المتغيرات " رأس المال /أجمالي الأصول (x1)، "رأس المال /إجمالي القروض"($x_2$ ) ، "رأس المال /الودائع" ($x_3$)،"رأس المال الأدنى" ($x_4$) لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما بلغت درجة التأثير 6.68-، 1.04، 0.79، 2.05 على التوالي، كما أن النموذج لا يعاني من أي مشكل وجود تداخل المتغيرات المستقلة، وكذلك مشكل وجود ارتباط الذاتي بين حدود المتغير العشوائي، ويتوزع توزيعا طبيعيا.

من خلال التحليل الإحصائي أعلاه تبين أن رأس المال لبك البركة يؤثر بشكل مباشر على مخاطر سيولة الأصول لدي البنك البركة. مما يترجم إلى حد كبير العلاقة المباشرة لرأس المال الممثلة بنسب الملائة المعتمدة بالإضافة إلى رأس المال الأساسي للبنك في تغطية مخاطر السيولة العالية التي يمتاز بها النظام المصرفي الجزائري.

- **أثر سياسة رأس المال على الأصول الجارية /إجمالي الودائع ($Y_2$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، في حين بلغ معامل التحديد (0.52) يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت العلاقة ب 52%من التغير في مخاطر السيولة ($Y_2$) وهي نسبة متوسطة نوعا ما. وبخصوص معنوية المتغيرات فقد تبين أن رأس المال /أجمالي الأصول ( x1 )، "رأس المال /إجمالي القروض"($x_2$ ) ، "رأس المال /الودائع" ($x_3$)، لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت درجة التأثير 21.82-، 2.7 ، 9.08 على التوالي.

على غرار التحليل السابق تبين أن رأس المال لبنك البركة المعبر عنه بالمتغيرات سالفة الذكر له تأثير مباشر على متغير ($Y_2$) بمعنى أن رأس المال (مؤشرات الكفاية) لها القدرة على تغطية درجة السيولة (مخصصات الودائع) في حين أن

رأس المال لا يغطي تلك المخصصات بمعنى أنه من الممكن أن تكون المؤونة أو الاحتياطات بديلا لتغطية مخاطر تراجع مخصصات السيولة (تغطية الودائع) إلى مؤشرات الكفاية السابقة.

**أ.2. سياسة أثر رأس المال على مخاطر الائتمان ($Y_3$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المعنوية الإجمالية أقل من (0.05) ما يؤكد تفسير نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية في حين بلغ معامل التحديد (0.89 )يعني أن المتغيرات المستقلة فسرت العلاقة ب 89% ،هذا وقد تبين أن رأس المال /أجمالي الأصول ($X_1$) و "رأس المال /إجمالي القروض"(x2) و " رأس المال الأدنى " (x4) لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبدرجة تأثير قدرت بـ 3.06 و 1.97 و 2.05على التوالي.

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تعاني منها البنوك، وتعد مشكلة تركز القروض أحد أهم البوادر التي من المرجح أن تتطور إلى مخاطر تعثر لتلك القروض وقد اظهر التحليل الإحصائي أن مؤشرات رأس المال المعتمدة ($x_1x_2x_4$) لها القدرة على تغطية تلك المخاطر.

**أ.3. سياسة أثر رأس المال على مخاطر التشغيل ($Y_4$)**: تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المعنوية الإجمالية للنموذج (0.182) وهي غير معنوية بالإضافة إلى أن إحصائيات فيشر (F= 2.28) اقل من القيمة الجدولية ما يؤكد عدم تفسير نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية. على غرار التحليل الوارد في البنك السابق انه لا يمكن لرأس المال أن تغطي مخاطر التشغيل الممثلة بدرجة نمو الإيرادات الصافية للبنك إلى إجمالي الأعباء ومن المرجح أن يكون درجة الربحية الكبيرة في النظام المصرفية الجزائر الأثر البالغ في التغطية على حجم التكاليف المصرفية بالرغم من مستوى الوساطة التقليدية التي تقدمها البنوك الجزائرية.

وعليه من خلال ما سبق يمكن القول إن سياسة رأس المال المعبر عنها ب رأس المال /أجمالي الأصول ( x1 )، "رأس المال /إجمالي القروض"($x_2$ ) ، "رأس المال /الودائع" ($x_3$)،" دورا في تغطية مخاطر النشاط المصرفي (مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان) أي قبول الفرضية ($H_1$) توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$ =%05) بين مؤشرات سياسة رأس المال ومؤشّرات المخاطرة (السيولة ومخاطر الائتمان) في كل من بنك البركة والبنك الوطني الجزائري. في حين يتم رفض الفرضية الصفرية ($H_0$) بأن لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$ =%05) بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشّرات المخاطرة التشغيل لدى البنكين. ويشار إلى أن رأس المال الأساسي (x4) للبنكين لم يكن له أي أثر في المخاطر سالفة الذكر وهذا نظرا لكون البنوك لا تعتمد على رأسمالها إلا في حالات نادرة حين تتفاقم المخاطر مما يضطرها إلى إعادة الرسملة وتغطية التذبذبات الحاصلة على أداء البنك أو في حالات التصفية النهائية للبنك لتسوية الديون العالقة.

**الخاتمة:**

ساهمت التغيرات التي شهدتها الصناعة المصرفية في السنوات القليلة الماضية في تزايد أهمية دور رأس المال في نشاط البنوك. حيث أصبح هذا الأخير يمثل حجر الزاوية لدى ممارسات العمل المصرفي، لأن كل زيادة في النشاط البنكي يجب أن تمول بمقدار معين من رأس المال. من ناحية أخرى، جذب رأس المال اهتمام العديد من الأطراف ذات العلاقة بنشاط البنك من مساهمين، جهات منظمة ووكالات التقييم، وهذا ما يستدعي من إدارة كل بنك متابعة وإدارة رأس مالها بطريقة فعالة من أجل مواجهة مختلف المخاطر التي تحيط بها.

ومن أجل الوصول إلى استعمال رأس المال بأكثر كفاءة وفعالية تسعى إدارة البنك إلى المفاضلة بين نسبة رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر المحتملة مع الإبقاء على هامش معتبر من الحماية، وفي نفس الوقت يجب أن يتناسب مستوى رأس المال مع مصالح المساهمين للوصول إلى تحقيق هدف تعظيم العائد، لأن احتفاظ البنك بمستوى مرتفع من رأس المال يفوق حاجته يحمله تكاليف هو في غنى عنها، كما هو الحال كذلك في حالة عدم كفاية رأس المال.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية والاحترازية، باعتباره الضمان الوحيد لملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر المحيطة بها؛
- تعد نسبة رأس المال معتبرة لدى بنك البركة وبنك الوطني الجزائري لمواجهة بعض المخاطر (مخطر السيولة)؛
- تعد نسبة الرسملة البنكية عامل مهم في تغطية المخاطر وأول الأدوات الاحترازية المطبقة لدى البنوك الجزائرية؛
- تسهم نسبة رأس المال بشكل كبير في تغطية المخاطر خاصة مخاطر السيولة المرتفعة لدى البنوك محل الدراسة؛
- لا تعد مخاطر التشغيل لدى البنكين ضمن المخاطر التي تهدد نشاط البنوك حسب ما أشار لها التحليل الإحصائي نظرا لحجم الربحية الكبير لدى البنوك محل الدراسة التي تغطي تلك التغيرات في الأعباء؛

كما يقترح الباحث التوصيات التالية :

- يجب على البنكين التأكد من أنهما يحتفظان بحد أدنى من أموالهما الخاصة لمواجهة المخاطر التي يتعرضان لها بغية استيعاب أية خسائر متوقعة وتحفيز المديرين على تسير البنك على نحو سليم؛
- يجب على البنكين أن يحافظا على وتيرة الزيادة في رأس المال ،نظرا للحماية التي يقدمها في مواجهة المخاطر؛
- يجب على البنكين تبني أحدث الأدوات ووسائل الإنذار المبكر لاكتشاف المخاطر التي يمكن أن تواجههما في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأسمال البنك؛

**المراجع المستعملة:**


- الصيرفي. عبد الفتاح. (2014). إدارة البنوك. الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- بوعبدلي. أحلام. (2011). سياسة راس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990. (جامعة غرداية) مجلة الواحات للبحوث والدراسات (13).
- بوعبدلي. أحلام وسعيد. ثريا. (2015). إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (3).
- الأنصاري. أسامة عبد الخالق. (بدون سنة نشر). إدارة البنوك التجارية والإسلامية. القاهرة: كلية التجارة.
- السمهوري. محمد سعيد. (2012) ، اقتصاديات النقود والبنوك. الأردن: دار الشروق للنشر.
- الشواربي. عبد الحميد. (2002). إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية. لإسكندرية: منشاة المعارف.
- آيت عكاشة. سمير. (2013). تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية . الجزائر، علوم اقتصادية: جامعة الجزائر 3.
- بلعجوز. حسين. (2005). إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنياته ، جامعة جيجل، الجزائر.
- بن علي. بلعزوز ونعاس. مريم. (2016). فعالية التنويع الاستثماري في ادارة مخاطر محفظة الأوراق المالية. (جامعة الوادي) مجلة رؤى اقتصادية .
- بنك الجزائر. (24 ديسمبر, 2008). نظام رقم 08 – 04 يتعلّق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات الماليّة العاملة في الجزائر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .
- حماد. طارق عبد العال. (2003). إدارة المخاطر. مصر: الدار الجامعية.
- حنفي. عبد الغفار. (2003). بورصة الأوراق المالية (أسهم، سندات، خيارات). اللاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- خريوش. حسني علي وآخرون. (1990). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- سويلم. محمد. (1998). إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع.
- حماد. طارق عبد العال. (2003). تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الفتلاوي. ميثاق هاتف وآخرون. (2010). رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار. (جامعة كربلاء، المحرر) مجلة أهل البيت.

- Bessis, J. (1996). Gestion des risques et gestion actif-passif des banques. Paris: DALLOZ.
- Bessis, J. (1998). Risk Management in Banking. . John Wiley: Sons Ltd.
- Brana, S., Cazals, M., & Kauffmann, P. (2003). économie monétaire et financiere. Paris: Dunod.
- Calvet, H. (2002). Méthodologies de L'analyse Financière des Etablissements de Crédit. Paris: Economica.
- Koch. (2005). Bank Management, Analyzing Bank Performance. New York: Mc Graw-Hil.
- Percie Du SERT, A.-M. (1999). Risque et contrôle de risque. Paris: Economica.